**مستخلص الدراسة**

تكتسب الدراسة أهميتها من انها تعد محاولة علمية تطبيقية لتحليل وتشخيص القدرة التفسيرية لمؤشرات السيوله في تحليل وتفسير مستويات المخاطرة والحكم عليها لحل التعارض الحاصل بين تحقيق الاهداف في المنشات قيد الدراسة .

و نتج عن الدراسة :

أن المصرف تتأثر ربحيته في حال زيادة مخاطر نقص السيوله وهناك ملائمة بين هدفي السيوله والربحية يحقق هدف أساسي للمصرف وهو زيادة قيمته السوقية وهناك علاقة طردية بين السيولة ومنح القروض في المصرف ويفتقر المصرف للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر لا يؤثر سلباً على المصرف وتوجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة او طردية بين كل من العائد على الموجودات من جهة ونسبة النقد الى الموجودات والقروض الى الودائع من جهة اخرى.

و توصلت الدراسة إلى الحلول الآتية :

ضرورة استخدام السيوله بالشكل الامثل واستثمار الفائض النقدي لدى المصرف في المجالات الداخلية ضرورة حث المصارف التجارية في ليبيا عمى تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة لمخاطر السيوله وتنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة الإدارة مخاطر السيولة. وتطوير استراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيوله وتحديد مستوى المخاطر المرغوب به وأهمية الإعتماد عمى إطار عام الإدارة مخاطر السيوله يكفل المحافظة على توفير السيوله الكافية لسير العمل المصرفي. وبذل المزيد من الجهد لإدارة مخاطر السيوله.

**المقدمة:**

تعتبر البنوك التجارية أوعية تتجمع فيها الاموال في شكل ودائع ليعاد إقراضها من جديد حسب شروط محددة لذوي الحاجة إليها، فضال عن تقديم خدمات مختلفة في شتى مجالات التوظيف الممكنة بما يساهم في تمويل مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني.

إن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق فيها لايداع أموالهم والحفاظ عليه واستغلالها عند الحاجة، كما يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم من الموارد المالية ما يؤمن لهم احتياجاتهم. لذلك، فإن الثقة بالبنك أمر بالغ األهمية، حيث أن نجاحه في تحقيق هدف البقاء والنمو يتوقف بدرجة كبيرة على ثقة الجمهور به، والتي تعتمد بدورها على معايير عديدة كالسيولة والدقة في أداء الاعمال، وحتى تضمن العمل وفق هذه المعايير اهتمت البنوك التجارية بالبحث بشكل مستمر عن الكيفية التي تمكنها من خلق نوع من الملاءة والتوافق بين طاقة التمويل والحاجة إليه، وهو ما يقصد به ضمان التوزيع المحكم لمواردها. [[1]](#footnote-1)

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية المختلفة والعائد الذي تسعى البنوك التجارية لتحقيقه، جعل هذه األخيرة تواجه مخاطر كبيرة ومختلفة تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق، مثل خطر عدم التسديد، خطر السيولة، خطر سعر الصرف، خطر سعر الفائدة...إلخ.

وتسعى البنوك لتحقيق الاهداف التي تسمح لها بالبقاء والتوفيق بين الربحية، السيولة والضمان، الا أن هناك عدة عوامل وقوى متغيرة تمثل مجمل الاخطار التي تهددها حتى في بقائها، الشيء الذي جعل بعض الباحثين يشبهون البنك في هذا المجال بآيلة للمخاطر، ويعتبر من الأسباب التي تقود إلى إفلاس وفشل البنك، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بسيوله مرتفعة مهم جداً.[[2]](#footnote-2)

**أولا : مشكلة الدراسة:**

شهدت أدبيات الإدارة المالية جدلا فكريا واسعا حول كيفية تحقيق التوافق بين هدف الربحية وهدف السيوله وهدف الامان في المصارف التجارية بما يتناسب مع طبيعة تلك المصارف وتوجهاتها المالية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية ومن ذلك الجدل الفكري تنبثق مشكله هذه الدراسة والتي تتمثل في (بيان ما هو المدى الذي تتمكن فيه مؤشرات السيوله من تفسير وتحليل مستويات المخاطرة في المصارف التجارية بغية تحقيق مستويات مقبولة من السيوله والامان معا وتلافي التعارض الحاصل بينهما وبين هدف الربحية ).

**ثانيا : أهمية الدراسة:**

تكسب الدراسة أهميتها ضمن البعد الفكري والفلسفي كونها تعد محاولة لعرض وهيكلة جزء من التراكم المعرفي والفكري عن السيوله ومؤشرات تحليلها بالإضافة إلى الإسهامات المعرفية والفكرية حول المخاطرة ومدى أهميتها في المنشات قيد الدراسة . اما في البعد التطبيقي تكتسب الدراسة أهميتها من انها تعد محاولة علمية تطبيقية لتحليل وتشخيص القدرة التفسيرية لمؤشرات السيوله في تحليل وتفسير مستويات المخاطرة والحكم عليها لحل التعارض الحاصل بين تحقيق الاهداف في المنشات قيد الدراسة .

**ثالثا : أهداف الدراسة :**

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- عرض وتحليل مفهوم السيوله المصرفية وابرز مكوناتها ونظريات ادارتها والتعامل معها في المنشات قيد الدراسة .

2- تقييم وتحليل مدى كفاءة ادارة السيوله في المصارف قيد الدراسة من خلال مؤشراتها.

3- تحليل وتفسير مستويات المخاطرة التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة من خلال مؤشرات ألسيوله وبيان القدرة التفسيرية لتلك المؤشرات في الحكم على المخاطرة .

4- تحليل وعرض طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والامان من المخاطرة ومحاوله بيان العلاقة الرابطة بينهما كأهداف في المصارف التجارية .

**رابعا: فرضية الدراسة:**

على وفق مشكلة الدراسة وأهميتها والأهداف المتوخاة منها تم صياغة فرضية الدراسة والتي تسعى الدراسة الى اثبات مدى صحتها او رفضها وهي :

(هل هناك علاقة سالبة أو عكسية بين مخاطر السيولة و ربحية المصرف).

**خامسا: حدود الدراسة:**

* الحدود المكانية للدراسة :

الحدود المكانية للدراسة تحددت في مصرف الوحدة على وفق آليات العينة المعتمدة لاختبار وتحليل فرضية الدراسة فيها وتعميم ابرز استنتاجاتها وتوصياتها .

* الحدود الزمنية للدراسة :

الحدود الزمنية للدراسة تحددت في مصرف الوحدة حيث كانت فترة الدراسة 2019/2020م.

* الحدود الموضوعية

تتمثل الحدود المعرفية للدراسة في اتجاهين تتجسد في محورين أساسين هما:

المحور الاول : يتجسد في السيوله المصرفية وأهمية مؤشرات تحليلها وقياسها في المصارف التجارية كونها من الأهداف الرئيسة لتلك المصارف .

المحور الثاني : يتمثل في المخاطرة في مصرف الوحدة وكيفيه تحليلها والحكم عليها من خلال مؤشرات السيولة كون ان الامان من المخاطر من الاهداف الرئيسة ايضا في المصارف التجارية .

**سادساً : مجتمع و عينة الدراسة :**

* **مجتمع الدراسة :** من جميع فروع مصرف الوحدة في ليبيا. البالغ عددها (76) فرعاً.
* **عينة الدراسة :** هم مجموعة من الموظفين العاملين بمصرف الوحدة حيث وزعت عليهم إستمارات إستبيان للحصول على المعلومات التي من خلال دراستها و تحليلها نستطيع حل مشكلة الدراسة و إختبار فرضياتها.

**سابعاً : منهجية الدراسة :**

تم إعتماد المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في هذه الدراسة.

**ثامناً : الدراسات السابقة :**

1. **مخاطر السيولة واثراها عمى ربحية المصارف التجارية (د احمد فريد ناجي) 2013م.**

تهدف هذه الدراسة الى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات

المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية العراقية لمفترة ما بـين (2008– 2013) لستة من المصارف التجارية العراقية. الختبار فرضيات الدراسة تم استخراج النسب المئوية التي تمثل مؤشرات السيولة والربحية، و استعمال

أسموب تحميل االنحدار البسيط معامل االرتباط ومعامل التحديد واختبار(t) كأدوات لمتحميل من خالل البرنامج

اإلحصائي spss18 ،أظيرت النتائج وجود عالقة ذات داللة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقمة والمتمثلة بمقاييس السيولة المصـرفية وربحية المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة كما وتم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات لغرض تجاوز مخاطر السيولة المصرفية.

1. **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة (نصر رمضان احلاس) 2013م**

هدفت الدراسة إلى بيـان أهميـة الـدور الـذي تقـوم بـه المعلومـات المحاسـبية والماليـة فـي إدارة مخـاطر السيولة في البنوك التجارية ، وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة ، ودور الهيئـــات الرقابيـــة فـــي متابعـــة مخـــاطر الـــسيولة ، والقـــاء الـــضوء علـــى أداء البنـــوك التجاريـــة ومهامها من اجل معالجة و تخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية ، كما تنبـع أهميـة هـذه الدراسـة مـن إثـراء المعرفـة العلميـة والعمليـة داخـل البنـوك وللمجتمـع حـول مـدى اسـتقرار مخاطر السيولة .

وقـــد اســـتخدم الباحـــث المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي واجـــراء المعالجـــات الإحـــصائية اللازمـــة واختبـــار الفرضيات من خلال برنامج spss الإحصائي ، حيـث كانـت أداة الدراسـة اسـتبانه وزعـت علـى أفـراد عينة الدراسة داخل البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتـائج أهمها :

- تستخدم البنوك التجارية المعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة.

- تقوم البنوك التجارية باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها

- يوفر الإفصاح العـام الـشفافية والموضـوعية ويعـزز الثقـة بـين البنـك وعملائـه لمـا لـه اثـر فـي

تخفيض درجة مخاطر السيولة .

- تقـوم الإدارة العليــا والجهــات الرقابيــة بمتابعــة ومراقبــة التقــارير بــشكل دوري للمــساعدة علــى اكتشاف الانحرافات المتعلقة بوضع السيولة وتصحيحها .

- يــؤثر حجــم وطبيعــة الودائــع علــى متطلبــات الــسيولة عنــد مواجهــة الــسحوبات فــي تــواريخ الاستحقاق .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

- ضرورة الاهتمام بفائض ونقص الـسيوله التـي قـد تتعـرض لهـا البنـوك أثنـاء ممارسـة أعمالهـا

التجارية .

- يجب تقديم الدعم للبنوك التجارية عند تعرضها لأزمات ماليـة مـن خـلال مـسؤوليات الـسلطة النقديـة ، وضـرورة تقييـد البنـوك التجاريـة بمقـدار الـسيوله النقديـة التـي تفرضـها سـلطة النقـد الفلسطينية ، بالإضـافة إلـى وضـع احتياطيـات اختياريـة اخـرى بـصورة مناسـبة تكفـل التعامـل مع الأمور المالية الطارئة .

- العمل على إجراء دراسات متخصصة وندوات إرشادية لتقييم مخاطر السيولة .

**3) أثر السيوله و أثرها على ربحية المصرف (عادل علي) 2016م**

تعد السيولة من أهم المواضيع في القطاع المصرفي و ذلك لأنها الأساس الذي يمكن المصارف من ضمان وضع مالي مستقر، إضافةً إلى أنها الوسيلة الرئيسة لكسب ثقة الزبائن و المودعين، و لمقابلة أية التزامات قد تطرأ. في هذه الورقة محاولة لدراسة أثر السيولة و المخاطرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية، و طبيعة هذا الأثر. و لتحقيق غرض الدراسة تم اختيار عشر نسب مالية لعينة مكونة من عشرة مصارف تجارية. و امتدت فترة الدراسة من العام 2008 إلى 2014 جمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للمصارف المدروسة. و لغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج Panel Data و هو نموذج التأثيرات الثابتة، و تم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 7. أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة السيولة لها تأثير جوهري و سلبي على ربحية المصرف، و مخاطر السيولة لها تأثير جوهري و إيجابي على الربحية.

**مفهوم المخاطرة [[3]](#footnote-3)**

يعتبر موضوع المخاطرة من أهم الموضوعات التي تشغل بال الكثير وخصوصا في السنوات الماضية اي بعد الأزمات التي حدثت في العالم.

أهم الأسباب والأمور التي تؤدي الى حدوث الأزمات بتزايد المخاطرة وخصوصا المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف.

ان المخاطر هي ظواهر واحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلباً على استمرارية الوحدة الهادفة الى تحقيق رسالتها. المخاطر هي تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة حيث تكمن المخاطرة في امكانية انحراف التدفقات النقدية المتوقعة .

**وفيما يلي اهم المخاطر التي تواجه المصارف:[[4]](#footnote-4)**

مخاطر الائتمان.

مخاطر السيولة.

مخاطر معدل الفائدة.

مخاطر التشغيل.

مخاطر رأس المال.

مخاطر أخرى.

سأتناول في هذا البحث مخاطر السيوله المصرفية.

**مفهوم السيولة المصرفية:**

السيوله liquidity في معناها المطلق تعني النقدية cash money ، اما السيوله في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر ، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الإداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة ،فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر ، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها .

أما من الناحية الاقتصادية فالمقصود بالسيوله هي سيوله عناصر الثروة (التي يملكها الإفراد والمؤسسات ) والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة , كالأراضي والعقارات والآلات والمعدات والحجار الكريمة وغيرها .... ومدى سهولة تحويلها إلى سلع وخدمات أخرى لإشباع حاجة الشخص الحائز عليها , والسيوله تعبير اقتصادي يراد منه بقاء النقد بدون استثمار ليلبي المتطلبات العاجلة .ويقصد بسيوله المصرف قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الاساس وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين والمقترضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف او امكانية الحصول عليها عن طريق تسييل بعض اصول المصرف وتحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسائر .[[5]](#footnote-5)

ويشار الى السيوله في المصارف التجارية بأنّها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات الزبائن والمجتمع وبيئة العمل, وتعد السيوله ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية إذ لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عند يريد سحب ودائعه لان ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف .في حين أن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته ، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة والتأثير على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المصرفية,وتُعرف السيولة المصرفية بأنّها قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته ، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة.

ان السيوله في الجهاز المصرفي تعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها ، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض ، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى ، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة ، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي.

ومن هذا المنطلق فان الباحث يتفق مع ما ذكره بان السيوله المصرفية تتمثل بمقدرة المصرف على تلبية او الايفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال النقد المتوفر لديه ومن خلال تحويل موجوداته الى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر تذكر .[[6]](#footnote-6)

وعليه فان تحقيق مستويات كافية من السيوله يتوقف على المقدرة المالية لمنشات الاعمال في مواجهة احتياجاتها المالية المتوقعة وغير المتوقعة وتقدير تدفقاتها النقدية دون أن يترك ذلك اثرا سلبا سواء في عملياتها اليومية أو الوضع المالي للمصرف .

* وتشير الأدبيات المالية الى ان للسيوله ثلاث أبعاد هي :
* الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.
* المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود مما يسبب خسائر للمصرف.
* التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها المصرف ولابد من وجودها في عملية تحويل الموجود الى نقد.

ومن هذا يبدو ان للسيوله اهمية خاصة للمصارف وهذه الاهمية ناتجة من طبيعة عملها كونها تعتمد بشكل اساسي على موارد خارجية (ودائع الجمهور سواء كانوا افراد ام مؤسسات ) والتي يجب ان تكون المصارف مستعدة دائما لتلبية طلبات السحب عليها وان الافتقار الى التخطيط الدقيق للسيوله والى التنبؤ الدقيق لعمليات السحب والايداع يدفع المصرف الى موقف سيولة غير ملائم فقد يؤدي الى تحقيق فائض او عجز في سيولة المصرف لذلك يبدو ان هناك تقاطع واضح بين متطلبات السيوله ومتطلبات الربحية كمؤشرات مهمة على ادارة اموال المصرف فكل منها تفرض عليه متطلبات لتوجيه امواله الى مجالات معينة تختلف عن الاخر ,اذ ان متطلبات السيوله تفرض عليه توجيه امواله الى جوانب النقد والموجودات ذات السيولة العالية ,بينما نجد ان متطلبات الربحية تفرض على المصرف توجيه امواله الى جوانب تحقق له ربحية كالقروض والتسهيلات الائتمانية وان عملية التوفيق بين عاملي الربحية والسيوله هي ليست بالعملية السهلة او اليسيرة . [[7]](#footnote-7)

**العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:[[8]](#footnote-8)**

هناك مجموعة من العوامل التي لها تأثير على كمية السيولة لدى المصارف التجارية. اهمها:

1. عمليات الإيداع والسحب على الودائع.
2. معاملات الزبائن مع الخدمة العامة.
3. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.
4. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصرف.
5. رصيد راس المال الممتلك.
6. عوامل اخرى.

**مخاطر السيولة**

يقصد بمخاطر السيوله المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الإلتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل، لابد من المصرف من مواجهة الطلب على السيوله الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على قروض، إذا امام المصرف مصدران للسيوله هما:

1. الموجودات والمطلوبات.
2. الإقتراض من الغير.

ان المصارف لا تستطيع تعظيم عوائدها او تعظيم سيولتها، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيوله المنخفضة تجبره على الاقتراض، اي كلما ارتفعت السيوله لدى المصرف ارتفعت ايضا المخاطرة ويقابلها انخفاض في العائد لأن اغلب الأموال لم يتم تشغيلها واستثمارها وبقيت لدى المصرف كأموال معطلة، وهذه بحد ذاتها مخاطرة على المصرف اذن ان المصرف في هذه الحالة سيواجه مخاطر (التضخم، القيمة الزمنية للنقود، تعرضها للسرقة، زيادة الوعاء الضريبي).

وكلما انخفضت السيوله لدى المصرف ارتفعت المخاطرة ايضا ويقابلها ارتفاع العائد في الغالب، لأن غالبية الأموال تم تشغيلها من قبل المصرف وبذلك سوف يواجه المصرف مخاطر الإفلاس وعدم قدرته على إستغلال الفرص السانحة في السوق.

اي ان هناك علاقة عكسية بين السيوله وربيحة المصارف، فالسيوله ليست غاية بحد ذاتيا، إذا ان هناك نقطة توازن بين مقدار السيوله لدى المصرف وبين ما يحاول المصرف الوصول إليه من عوائد لذلك يجب عدم الإنحراف عنها بالزيادة أو النقصان.[[9]](#footnote-9)

**اسباب مخاطر السيوله[[10]](#footnote-10)**

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في ادارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي او نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية مما يؤدي الى عدم توزان طبيعة المصادر و الاستخدامات، وهناك عدة اسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيوله اهمها:

1. عدم التوازن بين نمو الالتزامات المؤسسة واعباء خدماتها.
2. ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
3. سوء توزيع الأصول على الإستعلامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي الى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.
4. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
5. الازمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

**مؤشرات مخاطر السيولة [[11]](#footnote-11)**

ان المؤشرات التالية تساعدنا في تشخيص مخاطر السيوله بشكل مبكر وقياسيا ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار وبإتباع سياسة من قبل المصرف وبتوجيه من قبل المصرف المركزي ليتمكن المصرف من مواجية التزاماته تجاه الغير.

ان مؤشرات قياس السيوله تعتمد عمى البيانات المالية لمتقارير السنوية للمصارف ومن اهم هذه المؤشرات:

إذ تشير ارتفاع النسبة التالية الى انخفاض مخاطر السيوله على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.

**مخاطر السيوله =**

ويشير ارتفاع المؤشر التالي إلى ارتفاع مخاطر السيوله على اعتبار إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسيولة عند الحاجة إلى سيوله على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقراض الجديدة.

**مخاطر السيوله[[12]](#footnote-12) =**

**مكونات السيوله في المصارف التجارية :[[13]](#footnote-13)**

درجت العادة في الادبيات المالية بصورة عامة وادارة المصارف التجارية بصورة خاصة الى تقسيم مكونات السيوله في المصارف التجارية بحسب درجة السيوله الى قسمين هما :

1- الارصدة النقدية الجاهزة (الاحتياطيات الأولية):

هي تلك الاصول النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها أي عائد ولم تشترك في الاستثمارات المصرفية، أي انها موجودات او اصول تامة السيوله (على شكل نفد ) وهي اكثر بنود الموجودات اسيوله في المصارف التجارية وتتألف هذه الاصول السائلة من (النقد في صندوق المصرف , والارصدة لدى المصارف الاخرى ,والارصدة المودعة لدى البنك المركزي , واي ارصدة سائلة اخرى ممكن ان يحتفظ فيها المصرف .

وعلى مستوى المصرف الواحد تتألف الاحتياطيات الثانوية من أربعة مكونات هي:

* النقد في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والتي تحتفظ بها المصارف التجارية لمواجهة الالتزامات اليومية وممارسة انشطتها اليومية والفورية.

* الارصدة لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات المصرفية على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الإحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه.

* الارصدة لدى المصارف الاخرى :

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.

* الصكوك قيد التحصيل:

وتمثل الصكوك المسحوبة على المصارف الأخرى والتي يحتفظ بها المصرف ولم يتم استلام قيمتها. [[14]](#footnote-14)

* الارصدة لدى المصارف خارج البلد :

وهي الاموال التي يقوم المصرف بإيداعها لدى مصارف اخرى خارج الجهاز المصرفي للبلد نتيجة التعاملات الخارجية للمصرف .

2- الاحتياطيات الثانوية:

وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها الى نقد عند الحاجة وتتكون من الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة ويمتلك هذا النوع فوائد مثل تدعيم الاحتياطيات الاولية وتحقيق بعض الارباح للمصرف وتوفير السيوله الموسمية ، كما ان الهدف من هذه الاحتياطيات هو تحقيق الربح بالدرجة الاولى ومن ثم تحقيق سيولة مناسبة للمصرف.

عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطيات في مجال السيوله فوائد متعددة، منها أنّها تسهم في تدعيم الإحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الإحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنّها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والإحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالإحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الإحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعتبر بمثابة إدخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى إحتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الإحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيوله عالية، وهذه هي الإحتياطيات الثانوية.[[15]](#footnote-15)

**نظريات إدارة السيوله:[[16]](#footnote-16)**

اشارت الكثير من الابحاث والدراسات في الفكر المالي الى وجود عدة نظريات لإدارة السيوله وحددت تلك الدراسات اهم تلك النظريات في اربع نظريات مختلفة تتمثل في نظرية القرض التجاري ، نظرية امكانية التحويل ، نظرية الدخل المتوقع ، نظرية ادارة المطلوبات وتعنى النظريات الثلاث الاولى بإدارة الموجودات اما النظرية الاخيرة فإنها تركز على ادارة المطلوبات وكما يأتي:

1- نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيوله المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطِبقاً لهذه النظرية، فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيوله المجتمعات التجارية، اذ تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف هم التجار الذين يبحثون عن التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة.

وعليه فان هذه النظرية تنظر الى امد استحقاق القروض التجارية قصيرة الامد مصدراً للسيوله, بالإضافة الى توسعها لتشمل قروض راس المال العامل والتي بعضها يتم تسديده ذاتيا كما ان تطبيق هذه النظرية وتبنيها من قبل المصرف يتطلب ادارة مخاطرة السيولة من خلال تخصيص استثمار المطلوبات قصيرة الأمد الى الموجودات قصيرة الأمد .

2- نظرية إمكانية التحويل:

أن هذه النظرية تشير الى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول الى النقد عند الحاجة وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعيية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة .

أي ان هذه النظرية تعتمد أساساً على فكرة أنّ سيوله المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من إلتزامات مالية مستحقة، فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بإلتزاماته المالية..كما تشير هذه النظرية الى ان المصرف يكون في مركز سيولة ملائم اذا امتلك الموجود ويتطلب الامر تحويله الى المصارف الاخرى قبل امد استحقاقه , فالقصد من هذه العملية ليست التحويل فقط وانما تعظيمه اذا تمكن من تحويل الموجودات الى البنك المركزي مثلا بوصفه المقرض والملاذ الاخير .

3- نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيوله على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنّها تدخل في إعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذه يمكّن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منتظمة الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الإنتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها..لذا فانه بإمكان المصرف ان يخطط للسيوله إذا استند إلى دفعات القرض المجدولة من قبل الزبون على اساس مستقبل المقترض ، على اعتبار ان المصرف يعتمد على الارباح المحتملة والجدارة الائتمانية للمقترض كضمانة قصوى للسيوله الكافية.

4- نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أنّ المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيوله في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإنّ معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون. وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى إتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له إسترداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول. كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول. وودائع سوق النقد. وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنّها تعمل على زيادة أرباح المصرف.

لذا اتجت الكثير من المصارف في الوقت الحاضر الى الاهتمام بمجالات إدارة الاموال او التمويل او مخاطرة التمويل بمختلف مسمياتها مما يعكس حرصهم الاكبر على الاعتماد على الاموال المقترضة ، لان احدى سمات هذه الادارة هي تقليل مخاطرة السيوله من خلال التركيز على تنويع مصادر التمويل الاقل تقلبا نسبيا . وان احد التطورات في ادارة الاموال هو توفير كل من الانخفاض المادي في مخاطرة السيوله ومدى الاستفادة من ادراك هذه المخاطرة التي تركز على هيكل الامد المحدد في المطلوبات.

**مؤشرات قياس وتقييم السيوله المصرفية:[[17]](#footnote-17)**

اشارت الكثير من الابحاث والدراسات والادبيات الماليه والمصرفية التقليدية ان قياس مستوى السيوله في المصارف يتم عبر مقياس ساكن يدعى نسب السيوله ومضمون ذلك يكمن في الفصل بين الموجودات سهلة التحول الى نقد وبدون خسارة واخرى بطيئة التحول ويطلق عليها العناصر(الاصول ) غير السائلة ، اما المطلوبات وحق الملكية فتقسم الى عناصر متغيرة واخرى مستقرة ، فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير ، وبعكسها المطلوبات المستقرة ، وبهذا تكون ادارة المصرف امام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها وبنسب معينة. تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيوله النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذا حدّين، فإذا ازداد حجم السيـولة عن الحد الإقتصادي لها، أي الإحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى، إنّ انخفاض السيوله عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بإلتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الإقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيوله ما يأتي:

1. نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف، على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيوله.

1. نسبة الإحتياطي القانوني:

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والناتجة من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة ، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات وتقاس بالمعادلة الاتية :

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الإعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد إلتزاماته المالية.

1. نسبة السيوله القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بإلإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيوله موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيوله ، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيوله القانونية، زادت السيوله ، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيوله.

1. نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر إنخفاض السيوله ، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

1. نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات :

تعتمد هذه النسبة لقياس الموجودات السائلة لدى المصرف الى اجمالي الموجودات ، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى أن هناك أرصدة نقدية غير مستغلة مما يقلل العائد النهائي الذي يحصل عليه المصرف والانخفاض في هذه النسبة عن معدلاتها المعيارية يعني تعرض المصرف للكثير من المخاطر منها عدم القدرة على مواجهة السحب المفاجئ ومخاطر التمويل وغيرها من المخاطر, وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية :

ويلاحظ من نسب السيوله أعلاه إنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيوله ، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيوله.

**المخاطرة في العمل المصرفي:[[18]](#footnote-18)**

1- مفهوم المخاطرة المصرفية :

تعد المصارف، كما هو معروف، من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر وذلك بسبب طبيعة عملها، إذ نجد أن اغلب أموال المصارف هي عبارة عن التزامات على المصرف تجاه الغير سواء أكانوا مودعين أم مقرضين، وعلى المصرف أن يلتزم بأدائها ودفعها عند الطلب أو في مواعيد محددة، وبذلك يتطلب من إدارة المصرف تقييم ودراسة طبيعة المخاطر التي قد تواجه امواله بدقة لكي يحافظ عليها ولكي يضمن تنفيذ عملياته بصورة جيدة دون أن تتعرض الأموال للخطر وكذلك للتحوط من تلك المخاطر ومحاولة الحد من آثارها وتقليلها.ويزخر الفكر المالي بصورة عامة وادبيات المصارف التجارية بشكل خاص بالدراسات والابحاث التي تناولت مفاهيم المخاطرة بشكل عام وتنوعت بحسب الاتجاهات الفكرية والمجالات الميدانية التي يتناولها الباحثون والكتاب ,ومن جملة تلك الدراسات من اشار الى المخاطرة على انها مقياس لحالة عدم التأكد حول المردود(العائد) المستقبلي المتوقع من الاستثمار وتقاس وفقا لمعيار الافق الزمني ونسبتها من المعيار .

وتوصف المخاطرة بانها تتعامل مع احتمال انخفاض العائد المتوقع على احد الموجودات ، ويلاحظ في هذا المفهوم انه يدخل في موضوع الاحتمالية في بيان حالة التقلب في العائد.كما وصفت المخاطرة بانها احتمال وقوع الخسارة المالية ، فالموجود الذي يمتلك فرصة أكبر في تحقيق الخسارة يعتبر أخطر من تلك الموجودات التي لها فرصة أقل في تحقيق الخسارة وتعتبر الأسهم من أكثر الموجودات المالية مخاطرة نظرا للتقلب الكبير في عوائدها وكلما زاد التأكد بشأن العائد المتحقق لموجود معين كلما قل التقلب وبذلك تنخفض المخاطر.

وتعتبر المخاطرة من الامور المهمة التي يجب ان تأخذها المصارف بنظر الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية اذ هناك ثلاث حالات هي :

* حالة التأكد ( Certainty )

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار الى نتيجة واحدة معروفة ، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي اليها قراره ، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل .

* حالة المخاطرة ( Risk )

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة وأن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية بالمستقبل .

* حالة عدم التأكد (Uncertainty )

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى مجموعة من النتائج الممكنة ، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة كما أن أي تقدير للاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى وتوصف هذه الحالة بالجهل الكامل بالمستقبل .

2- أنواع المخاطرة في العمل المصرفي :

تصنف المخاطرة في العمل المصرفي إلى ثلاثة أنواع هي :

* المخاطرة النظامية (systematic Risk) :

تحدث هذه المخاطرة بسبب عدة عواما تسمى بعوامل السوق والتي تؤثر بصورة نظامية على كل الشركات العاملة في السوق مثل احداث الحرب والتضخم والأحداث الدولية والأحداث السياسية وغيرها . (Gitman,2000:212) , ويشار الى المخاطرة النظامية بانها التقلبات في العوائد الناتجة عن المتغيرات الخارجية الشاملة للسوق المالي وتسمى ايضا بمخاطرة السوق والمخاطرة غير القابلة للتنويع وهي بدورها تنقسم الى مخاطرة اعمال ومخاطرة مالية.

* المخاطرة غير النظامية (Unsystematic Risk) :

وهي المخاطرة التي تؤثر على موجود واحد أو على مجموعة صغيرة من الموجودات ، ولأن هذه المخاطرة تكون وحيدة بالنسبة للموجود فانه يطلق عليها بمخاطرة الموجود المحدد, فهي تتولد من العوامل الخاصة بمنشأة معينة، وتنفرد بها دون غيرها من المنشآت الأخرى وتسمى تسميات عدة كالمخاطرة القابلة للتنويع والمخاطرة التي يمكن تفاديها والمخاطرة اللاسوقية والمخاطرة المتبقية (المخلافي،2004: 46).

3-المخاطرة الكلية ( Total Risk ) :

تعرف بأنها مجموع التباين في معدل العائد أو هي حاصل جمع المخاطرتين النظامية و اللانظامية .

**أما ابرز المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي فهي: [[19]](#footnote-19)**

* مخاطر عدم السيوله ،يجب أن يتمتع المصرف بمركز مالي سائل أي أن يمتلك احتياطات أولية كافية وبموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى سيولة بأسرع وقت وبدون خسارة .
* مخاطر عدم تسديد أقساط القروض المقدمة إلى العملاء .
* مخاطر الاستثمار المتمثلة في انخفاض أسعار الأسهم والسندات الموجودة في محفظة الاستثمار العائدة إلى المصرف .
* مخاطر السرقة والإفلاس والاختلاس .
* مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة .

**مفهوم مخاطر السيوله:**

هي احتمال عدة قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم. وكذلك عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.

**أسباب مخاطر السيوله:[[20]](#footnote-20)**

يمكن أن تنشأ مخاطر السيوله من مصادر مختلفة، فعلى سبيل المثال قد تنشأ من جانب الالتزامات كأن يقوم المودعين بسحب إيداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ والأمر الذي يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ، وقد تنشأ مخاطر السيوله من جانب الأصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، وقد تنشأ مخاطر السيوله من بنود خارج الميزانية كأن يتم السحب بصورة أكبر من المقدر من الحدود الائتمانية مما يتطلب من البنك أن يقترض أموال إضافية.[[21]](#footnote-21)

ويمكن القول إن مخاطر السيوله تنشأ من عدد من الأسباب أو المناطق ضمن المنشأة نذكر منها على سبيل المثال:[[22]](#footnote-22)

* التقلبات الموسمية.
* تخفيض غير مخطط في إيراد الدولة.
* تعطل الأعمال.
* تخفيض مستمر في الفوائد.
* إنفاق رأسمالي غير مخطط.
* زيادة تكاليف التشغيل.
* إدارة غير كفوءة لرأس المال العامل.
* طرق اتفاقيات القروض( الديون).
* تسهيلات مالية غير كافية.
* إدارة تدفق نقدي غير كفوءة.

**\*أنواع مخاطر السيوله:[[23]](#footnote-23)**

1- مخاطر السيوله التمويلية:

تنشأ عندما يكون البنك غير قادرة على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك.

* مخاطر السيوله السوقية:

تنشأ عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن أحد أصوله وفقاً لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسييلها بالسوق.

* مخاطر السيوله العرضية:

تنشأ من الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

**قياس مخاطر السيوله باستخدام نسبتي بازل:[[24]](#footnote-24)**

تعد إدارة السيوله من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك، كما أن إدارتها بطريقة سليمة يمكن أن يحد من احتمالات الوقوع في مشاكل خطيرة بالفعل، كذلك فإن أهمية وأثر مخاطر السيوله تتعدى المصرف الواحد حيث أن العجز في سيولة مؤسسة أو مصرف ما يمكن أن ينجم عنه آثار خطيرة على النظام المصرفي ككل ولهذا السبب، فإن تحليل السيوله يتطلب قيام إدارة البنك بقياس مركز السيوله بصفة منتظمة وفحص نمط تطور احتياجات التمويل في ظل مختلف السيناريوهات.

اعتمدت لجنة بازل في قياس مخاطر السيوله على النسبتين التاليتين:

1. نسبة تغطية السيوله:

وتوضح مدى كفاية الأصول السائلة عالية السيوله لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل ( على مدى 30 يوم) في ظل سيناريو غير مواتي محدد.

1. نسبة صافي الموارد المالية المستقرة:

تهدف هذه النسبة إلى مساعدة المصرف على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه، بالإضافة إلى الأنشطة في أسواق رأس المال لمساندتها في التغيرات الهيكلية التي تطرأ على مخاطر السيوله بعيداً عن عدم التوافق الزمني قصير الأجل، ولتوفير مصادر تمويل مستقرة للمصرف.[[25]](#footnote-25)

**نسبة تغطية السيوله:**

تهدف هذه النسبة إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كافٍ من الأصول السائلة غير المرهونة والممكن تحويلها إلى نقدية لمقابلة الالتزامات خلال 30يوم في ظل سيناريو غير مواتي للسيوله ، ويفترض كحد أدنى أن تمكن تلك الأصول السائلة المصرف من الاستمرار في مزاولة نشاطه حتى اليوم الثلاثين وفقاً للسيناريو المحدد، حيث يفترض خلال هذه المدة أن تكون إدارة المصرف قد قامت بإيجاد حلول مناسبة لأزمة السيوله.

يجب أن لا تقل نسبة تغطية السيوله في جميع الظروف عن 100% (أي يجب أن تساوي الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة).

أ- الأصول السائلة عالية الجودة:

وتمثل كافة الأصول غير المرهونة والتي تكفي لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم تحت سيناريو مواتي محدد. وهناك عدد من الخصائص والسمات الأساسية التي يجب أن تتوفر في أصول البنك لكي تعتبر أصول سائلة عالية الجودة.

\* مخاطر ائتمان ومخاطر سوق منخفضة:

حيث تكون الأصول ذات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق المنخفضة عالية السيوله فمن جانب مخاطر الائتمان فإن الجدارة الائتمانية المرتفعة تزيد من سيوله الأصل، أما من جانب مخاطر السوق فإن قصر فترة استرداد الأصل وانخفاض معدلات التذبذب في أسعاره وانخفاض مخاطر التضخم والتقويم بعملة قابلة للتمويل وبمخاطر أسعار صرف منخفضة كل هذا يؤدي إلى ارتفاع سيولة الأصل.

\* سهولة التقييم ومدى التأكد منه:

حيث أن اتفاق المشاركين في السوق بشأن تقييم الأصل يرفع من مستوى السيوله الأصل.

\* الإدراج في سوق أوراق مالية متطور ومتعارف عليه:

وهذا يزيد من درجة السيوله الأصل.

\* انخفاض درجة الارتباط بالأصول الخطرة:

فالأصول المصدرة من مؤسسات مالية على سبيل المثال من المحتمل أن تكون غير سائلة في أوقات أزمات السيوله.

خصائص تشغيلية:

\*يجب أن تكون الأصول عالية السيوله المملوكة للبنك تحت تصرف إدارة الخزانة لتمويلها إلى نقد لسد الفجوة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لمواجهة أزمات السيوله ، كذلك يجب أن تكون هذه الأصول غير مرهونة ولا معوقات تحول دون التصرف بها.

\*يجب أن تكون الأصول السائلة غير مستخدمة كتغطية لمراكز المتاجرة لدى البنك أو كضمانة أو باعتبارها أحد وسائل زيادة الجودة الائتمانية.

\*يجب أن تكون هذه الأصول تحت سيطرة الإدارة أو الإدارات المسؤولة عن إدارة مخاطر السيوله في البنك.

هذا وتقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى مستويين:

1- المستوى الأول:

النقدية وأرصدة لدى البنك المركزي يمكن استخدامها في الظروف الطارئة وأوراق مصدرة من الحكومة أو البنك المركزي بالعملة المحلية للدولة التي يتعرض فيها البنك لمخاطر سيوله أو الدولة الأم التابع لها البنك بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة في السوق والتي تشمل كلاً مما يلي:

مطالبات مضمونة من جهات سيادية، بنوك مركزية، مؤسسات القطاع العام، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، المفوضية الأوروبية، بنوك التنمية الإقليمية.

2- المستوى الثاني:

ويجب ألا تزيد نسبة هذا المستوى عن 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة، وتأخذ هذه الأصول نسبة خصم قدرها 15% على الأقل وتتمثل بنود هذا المستوى في:

-سندات عالية الجودة لشركات غير مالية وسندات عالية الجودة مغطاة غير مصدرة من البنك ذاته.

- سندات مصدرة من الحكومة وهيئات القطاع العام.

ب- صافي التدفقات النقدية الخارجة:

ومثل الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحاً منه الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة وذلك في ظل السيناريو غير المواتي المحدد خلال فترة (30يوم).

\* نسبة صافي التمويل المستقر:

تقيس هذه النسبة قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل (أكثر من سنة) للبنك، مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية، ويجب أن تزيد نسبة صافي التمويل المستقر عن 100 % أي يجب أن تكون قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الأجل أكبر من التوظيفات في الأصول والمتطلبات التمويلية الناتجة عن التزامات خارج الميزانية.

قيمة التمويل المستقر المتاح

نسبة صافي التمويل المستقر[[26]](#footnote-26) = ـــــــــــــــــــــــــ ـــــــــــــــــــــ< 100%

قيمة التمويل المستقر المطلوب

أ- التمويل المستقر المتاح:

ويتكون من: القاعدة الرأسمالية للبنك، الأسهم الممتازة ذات أجل سنة فأكثر، الالتزامات ذات أجل استحقاق فعال سنة فأكثر، الجزء المستقر من الودائع لأجل أقل من سنة والتي من المتوقع أن تبقى في البنك لمدد أطول في أوقات الأزمات.

ب- التمويل المستقر المطلوب:

يتم احتساب قيمة التمويل المستقر المطلوب على أساس إجمالي قيم الأصول المحتفظ بها والممولة من قبل البنك مرجحة بمعامل التمويل المستقر المطلوب لكل نوع من الأصول مضافاً إليه البنود خارج الميزانية مرجحة بمعامل التمويل المستقر المطلوب المقابل لها، ويمثل معامل التمويل المستقر المطلوب المطبق على قيم الأصول والبنوك خارج الميزانية قيمة البند الذي يرتأى ضرورة دعمه بتمويل مستقر، تأخذ الأصول الأكثر سيوله في الظروف غير المواتية معاملات أقل للتمويل المستقر المطلوب، وبالتالي تتطلب تمويل أقل استقراراً من الأصول التي تعد أقل سيوله في مثل هذه الظروف ومن ثم تتطلب تمويل أكثر استقراراً.[[27]](#footnote-27)

**نبذة مختصرة عن مصرف الوحدة : [[28]](#footnote-28)**

* يعتبر مصرف الوحدة من المصارف الرائدة في ليبيا وله مسيرة مستندة على تاريخ ومكانة مالية مرموقة من حيث تقديم الخدمات المصرفية المتميزة باستخدام احدث الأساليب التقنية الحديثة.
* ومقره الرئيسي في مدينة [بنغازي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D9%8A) شرق البلاد ويعتبر شركة مساهمة ليبية تأسست بموجب القانون رقم (153) لسـنة 1970م الصادر بتاريخ 22 / 12 / 1970.
* رأس مال المصرف المدفوع (108,000,000 د.ل) مائة وثمانية مليون دينار ليبي و يملك بصندوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية 54.1% من الأسهم، و القطاع الخاص 26.90% والبنك العربي 19% .
* ويبلغ عدد موظفيه ( 40 ) موظفاً وموظفة تقريبا وبمقارنة حجم العمل مع عدد الموظفين فأن عدد الموظفين يعتبر اقل
* وفيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الدولية فإن المصرف يتعامل مع شبكة من المراسلين في مختلف قارات العالم حيث بلغ عددهم (247) مراسلاً .

**الخدمات التي يؤديها المصرف :**

يقدم مصرف الوحدة كافة [الخدمات المصرفية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9) بكفاءة، ومهنية عالية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- تقديم خدمات دفع الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم وتحصيلها.

2 - الخدمات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، والمستندات برسم التحصيل وخطابات الضمان.

3 - إصدار وإدارة أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات النقدية والتحويلات المالية وبطاقات الدفع والائتمان, والصكوك السياحية وغيرها.

4 - التعامل بأدوات السوق النقدي، وبأدوات سوق راس المال، بيعاً وشراء سواءً لحسابه أو لحساب زبائنه.

5 - شراء الديون وبيعها, سواء بحق الرجوع أو بدونه.

6 - عمليات التمويل الايجاري.

7 - التعاملات بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآنية والآجلة.

8 - إدارة إصدارات الأوراق المالية، والتعهد بتغطيتها، وتوزيعها والتعامل بها.

9 - تقديم الخدمات الاستشارية وغيرها للمحافظ الاستثمارية، والقيام بخدمات أمين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال، واستثمارها لحساب الغير.

10 - عمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة

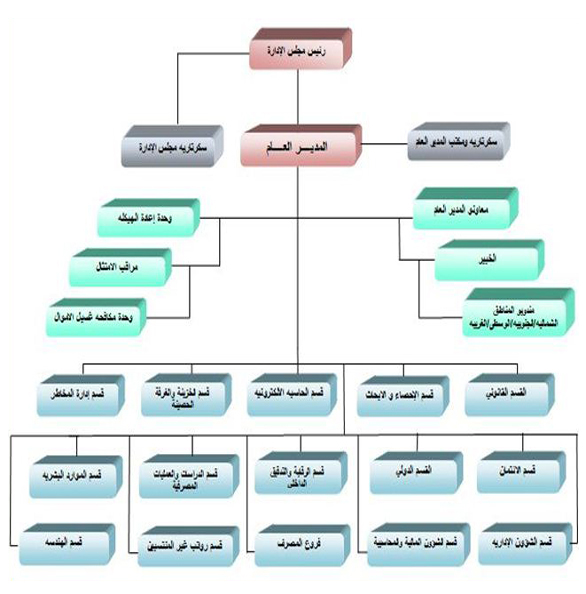
11 - تقديم خدمات الأمين أو المستشار المالي.

12 - أي أعمال أخرى تتعلق بالنشاط المصرفي.

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد علي عملاء مصرف الوحدة فرع الرشيد وهو من بين احد الفروع التابعة للمصرف البالغ عددها (76) فرعاً ويقدم هذا الفرع خدماته لعدد كبير من الزبائن من مختلف الفروع باعتباره يحتل موقعاً استراتيجيا هاماً في احدي الشوارع الرئيسية بوسط العاصمة طرابلس ولذلك يتردد عليه الكثير من الزبائن للاستفسار عن كل الخدمات المصرفية باعتبار أن المنظومة المصرفية الرئيسية الحديثة موحدة لجميع الفروع التابعة للمصرف.[[29]](#footnote-29)

**الهيكل التنظيمي لفروع المصرف :[[30]](#footnote-30)**

ومن خلال الشكل التالي للهيكل التنظيمي سنتعرف علي الأقسام التابعة للمصرف وفقاً لما يلي :



الشكل (1) الهيكل التنظيمي لمصرف الوحدة

**الدراسة العملية**

في هذا الجزء سنتطرق إلي الأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها في تحليل البيانات, وكذلك سوف يتم عرض نتائج التحليل الإحصائي .

أداة الدراسة : تعتبر أداة الدراسة وسيلة لجمع البيانات عن طريق الإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة ولتحقيق ذلك تم إعداد استمارة استبيان لجمع البيانات وزعت علي عينة عشوائية متكونة من ( 40 ) مشارك من حاملي البطاقات الإلكترونية الصادرة من مصرف الوحدة فرع الرشيد .

**وتتكون استمارة الاستبيان من قسمين هما :**

**القسم الأول** : هو عبارة عن معلومات شخصية ووظيفية عن عينة الدراسة ( الجنس – العمر – المؤهل العلمي ).

**القسم الثاني** : هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي تخص فرضيات الدراسة وضعت ليتم الإجابة عليها من قِبل العينة المستهدفة .

**وفيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستلمة و الصالحة للتحليل.**

**الجدول رقم (01): العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **البيان** | **الاستبيانات الموزعة** | **الاستبيانات المستلمة** | **الاستبيانات المفقودة** | **الاستبيانات الغير صالحة** | **الاستبيانات الصالحة للتحليل** |
| **العدد** | 40 | 35 | 4 | 1 | 35 |
| **النسبة** | 100% | 88 % | 10% | 3 % | 88 % |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان**

من الجدول رقم ( 1 ) يتضح إن الاستبيانات الصالحة للتحليل هي 88 % من العدد الكلي للاستبيانات والشكل ( 1 ) يوضح ذلك .

**والشكل ( 1 )**

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة ولاختبار فرضياتها تم استخدام أسلوب تحليل بيانات الجدول البسيط الذي يتم من خلاله مقارنة النسب المئوية وكذلك الرسم البياني لتوضيح النسب المئوية لخصائص بيانات العينة و لقياس إجابات عينة الدراسة يتم إتباع الخطوات الإحصائية الآتية:

**1 - تفريغ البيانات**:

يتم تفريغ إجابات أسئلة الاستبيان على جدول يسمى جدول تفريغ البيانات.

**2 - تبويب وتحليل البيانات:**

أن تحليل بيانات الجدول البسيط يتم بمقارنة النسب المئوية لكل إجابة من إجابات العينة المستهدفة علي حدي , مع محاولة تفسير ذلك بالرجوع للإطار النظري ما أمكن ذلك لربط النتائج بالإطار النظري للدراسة .

وفيما يلي سيتم التحليل الإحصائي لعينة الدراسة

**1 – متغير الجنس :**

**الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المتغير** | **الفئة** | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
| الجنس | ذكر | 26 | 74 % |
| أنثي | 9 | 26 % |
| المجموع | | 35 | 100 % |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان**

**الشكل رقم ( 2 )**

**يتضح من الجدول (02) أن النسبة الأكبر من العينة كانت من الذكور , حيث شكلت ما نسبته 74 % من عينة البحث , بينما كانت نسبة الأنات 26 % من عينة البحث ويرجح سبب ذلك إلي أن عينة الذكور كانت تملك حصة اكبر من الوعي المصرفي .**

**2 – متغير العمر :**

**الجدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المتغير** | **الفئة** | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
| العمر | اقل من 25 سنة | 3 | 9 % |
| من 25 إلي 40 | 22 | 63 % |
| أكثر من 40 | 10 | 28 % |
| المجموع | | 35 | 100 % |

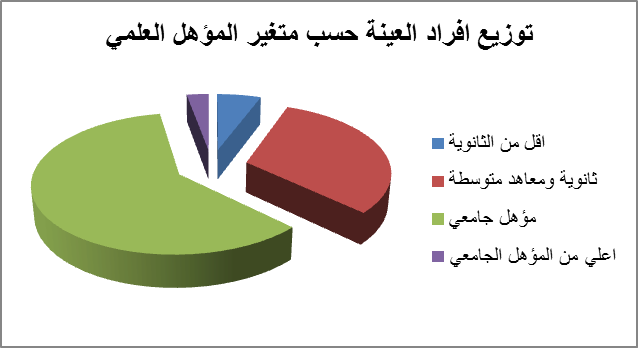
**الشكل رقم ( 3 )**

يتضح من الجدول (03) أن نسبة 63 % من أفراد العينة كانت تتراوح أعمارهم من25 إلي 40 سنة , و أن نسبة 28 % من أفراد العينة كانت أعمارهم أكثر من 40سنة بينما النسبة الأقل للذين أعمارهم اقل من 25 سنة ويوضح ذلك انه هناك تباين كبير بين عملاء المصرف في الأعمار .

**3 – متغير المؤهلات العلمية :**

**الجدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المتغير** | **الفئة** | **التكرار** | **النسبة المئوية** |
| المؤهلات العلمية | اقل من الثانوية | 2 | 6 % |
| شهادة ثانوية ومعاهد متوسطة | 11 | 31 % |
| مؤهل جامعي | 21 | 60 % |
| اعلي من المؤهل الجامعي | 1 | 3% |
| المجموع | | 35 | 100 % |

**

**الشكل رقم ( 4 )**

من الجدول (04) يتضح أن النسبة الأكبر من أفراد العينة من حملة المؤهل الجامعي بنسبة مئوية تساوي 60 %, وتليها نسبة حملة الشهادة الثانوية والمعاهد متوسطة بنسبة 31 % و نسبة العملاء اعلي من المؤهل الجامعي 3%, والذين لم يتجاوزوا الشهادة الثانوية 6 % .

* **وللوصول إلي نتائج الدراسة** تم تحليل عبارات الاستبيان كل عبارة علي حدي لقياس أراء عينة الدراسة لمعرفة مدي مساهمة البطاقات المصرفية في حل أزمة السيوله والصعوبات التي تواجه المستهلك الليبي في استخدام بطاقة الدفع الالكترونية في السوق الليبي .

1 - هل الملائمة بين هدفي السيوله والربحية يحقق هدف أساسي للمصرف وهو زيادة قيمته السوقية؟

**الجدول رقم (05)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الإجابة | العدد | النسبة |
| نعم | *8* | *23%* |
| لا | *27* | *77%* |
| المجموع | 35 | 100 % |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان**

**الشكل رقم ( 5 )**

**من الجدول رقم (05) اتضح أن :**

*77% أجابوا بـــ ( لا ) علي* أن الملائمة بين هدفي السيوله والربحية لا يحقق زيادة قيمته السوقية في المصرف

*23% أجابوا بـــ ( نعم ) على أن الملائمة بين هدفي السيوله والربحية يحقق هدف أساسي للمصرف وهو زيادة قيمته السوقية* وهذا التفاوت الكبير بين النسب يدل علي أن الملائمة بين هدفي السيوله و الربحية لا يحقق هدف المصرف الرئيسي و هو زيادة قيمة السوقية .

2 – هل هناك عالقة عكسية بين السيوله والمخاطرة في المصرف ؟

**الجدول رقم (06)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الإجابة | العدد | النسبة |
| نعم | *20* | *57%* |
| لا | 15 | *43%* |
| المجموع | 35 | 100 % |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان**

**الشكل رقم (06)**

**من الجدول رقم (06) اتضح أن :**

*57% أجابوا بـــ ( نعم ) علي* أن هناك عالقة عكسية بين السيوله والمخاطرة في المصرف *43% أجابوا بـــ ( لا ) علي* نفس العبارة وهذا المؤشر يدل علي ان هناك علاقة عكسية بين السيوله والمخاطرة إذا زادت المخاطرة قلت السيوله نظراً لإنخفاض نسبة الأرباح في حال نقص السيوله.

3 – هل هناك علاقة طردية بين السيوله ومنح القروض في المصرف ؟

**الجدول رقم (07)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الإجابة | العدد | النسبة |
| نعم | *8* | *23%* |
| لا | *27* | *77%* |
| المجموع | 35 | 100 % |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان**

**الشكل رقم (07)**

**من الجدول رقم (07) اتضح أن :**

*77% أجابوا بـــ ( لا ) على أن هناك علاقة طردية بين السيوله ومنح القروض في المصرف* .

*23% أجابوا بـــ ( نعم ) علي* نفس العبارة وهذا المؤشر يدل علي أن منح القروض يتسبب في نقص السيوله على الرغب من العائد المالي للقروض على المصرف ولكن الربحية تكون على المدى البعيد.

4 – هل افتقار المصرف للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر لا يؤثر سلباً على المصرف ؟

**الجدول رقم (08)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الإجابة | العدد | النسبة |
| نعم | *10* | *27%* |
| لا | *25* | *73%* |
| المجموع | 35 | 100 % |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان**

**الشكل رقم (08)**

**من الجدول رقم (08) اتضح أن :**

***73%*** *أجابوا بـــ ( لا ) على أن افتقار المصرف للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر يؤثر سلباً على المصرف*.

***27%*** *أجابوا بـــ ( نعم ) على أن افتقار المصرف للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر لا يؤثر سلباً على المصرف*.

وهذا المؤشر يدل علي أن سيوله المصرف تتأثر سلبياً في حال عدم وجود الأساليب المضادة الحديثة من قياس المخاطر و مراقبتها.

5 - في حالة توفر السيوله هل تعتقد بأن نسبة المخاطرة تقل على المصرف ؟

**الجدول رقم (09)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الإجابة | العدد | النسبة |
| نعم | *21* | *60%* |
| لا | *14* | *40%* |
| المجموع  **المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان** | 35 | 100 % |

**الشكل رقم (09)**

**من الجدول رقم (09) اتضح أن :**

*60% أجابوا بـــ ( نعم ) علي أن توفر السيوله يقلل نسبة المخاطرة على المصرف****.***

*40% أجابوا بـــ ( لا ) أن توفر السيوله لا يقلل نسبة المخاطرة على المصرف.*

وهذا المؤشر يدل علي أن السيوله و المخاطرة لهم علاقة عكسية في حال زيادة السيوله تقل المخاطرة مع وجود أساليب حديثة لمراقبة السيوله و المخاطرة و قياسها .

6 – هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة او طردية بين كل من العائد على الموجودات من جهة ونسبة النقد الى الموجودات والقروض الى الودائع من جهة اخرى؟

**الجدول رقم (10)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الإجابة | العدد | النسبة |
| نعم | *13* | *37%* |
| لا | *22* | *63%* |
| المجموع | 35 | 100 % |
|  |  |  |
| **المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان** |  |  |

**الشكل رقم (10)**

**من الجدول رقم (10) اتضح أن :**

*63% أجابوا بـــ ( لا ) أي بأن العلاقة تكون طردية و ليست عكسية و موجبة و لا تعتبر سالبة****.***

*37% أجابوا بـــ ( نعم) تأكيداً أن العلاقة عكسية بينهما*.

و هذا مؤشر على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية سالبة او عكسية بين كل من العائد على الموجودات من جهة ونسبة النقد الى الموجودات والقروض الى الودائع من جهة اخرى

*7 - هل وجود علاقة سالبة بين العائد على حقوق المساهمين من جهة وبين نسبة النقد الى الموجودات ونسبة القروض الى الودائع من جهة اخرى*؟

**الجدول رقم (11)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الإجابة | العدد | النسبة |
| نعم | 26 | *74 %* |
| لا | 9 | *26%* |
| المجموع | 35 | 100 % |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان**

**الشكل رقم (11)**

**من الجدول رقم (11) اتضح أن :**

***74 % أجابوا بـــ ( نعم ) وجود علاقة سالبة بين العائد على حقوق المساهمين من جهة وبين نسبة النقد الى الموجودات ونسبة القروض الى الودائع من جهة اخرى***

***26% أجابوا بـــ ( لا ) علي نفس العبارة***

وهذا المؤشر يدل علي إن هناك علاقة سالبة بين العائد على حقوق المساهمين من جهة وبين نسبة النقد الى الموجودات ونسبة القروض الى الودائع من جهة اخرى.

*8 - هل في حال نقص السيوله يتخذ المصرف إجراءات أخرى دون الحاجة إلى إستعمال البطاقة المصرفية* ؟

**الجدول رقم (12)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الإجابة | العدد | النسبة |
| نعم | 0 | 0 |
| لا | *35* | *100 %* |
| المجموع | 35 | 100 % |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان**

**الشكل رقم (12)**

**من الجدول رقم (12) اتضح أن :**

*100 %أجابوا بـــ ( لا ) على أن في حال نقص السيوله يتخذ المصرف إجراءات أخرى دون الحاجة إلى إستعمال البطاقة المصرفية .*

وهذا المؤشر يدل علي إجماع الموظفين على أن البطاقة المصرفية هي حل المصرف الرئيسي في مواجهة نقص السيوله*.*

*9 - هل تري أن المصرف تتأثر ربحيته في حال نقص السيوله* ؟

**الجدول رقم (13)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الإجابة | العدد | النسبة |
| نعم | 26 | *74 %* |
| لا | 9 | *26%* |
| المجموع | 35 | 100 % |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان**

**الشكل رقم (15)**

**من الجدول رقم (15) اتضح أن :**

*74 % أجابوا بـــ ( نعم ) على أن المصرف تتأثر ربحيته في حال نقص السيوله*

*26% أجابوا بـــ ( لا ) علي نفس العبارة*

وهذا المؤشر يدل علي *أن ربحية المصرف تتأثر في حالة زيادة المخاطرة على السيوله*.

**الإستنتاجات :**

* أن المصرف تتأثر ربحيته في حال زيادة مخاطر نقص السيوله
* هناك ملائمة بين هدفي السيولة والربحية يحقق هدف أساسي للمصرف وهو زيادة قيمته السوقية
* هناك علاقة طردية بين السيوله ومنح القروض في المصرف
* يفتقر المصرف للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر لا يؤثر سلباً على المصرف
* توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة او طردية بين كل من العائد على الموجودات من جهة ونسبة النقد الى الموجودات والقروض الى الودائع من جهة اخرى
* وجود علاقة سالبة بين العائد على حقوق المساهمين من جهة وبين نسبة النقد الى الموجودات ونسبة القروض الى الودائع من جهة اخرى
* في حال نقص السيوله يتخذ المصرف إجراءات أخرى دون الحاجة إلى إستعمال البطاقة المصرفية

**التوصيات**

* ضرورة استخدام السيوله بالشكل الامثل واستثمار الفائض النقدي لدى المصرف في المجالات الداخلية الداخمية
* ضرورة حث المصارف التجارية في ليبيا عمى تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة لمخاطر السيوله وتنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة الإدارة مخاطر السيولة.
* تطوير استراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيوله وتحديد مستوى المخاطر المرغوب به
* أهمية الإعتماد على إطار عام الإدارة مخاطر السيوله يكفل المحافظة على توفير السيوله الكافية لسير العمل المصرفي.
* بذل المزيد من الجهد لإدارة مخاطر السيوله.

**والله ولي التوفيق**

**قائمة المراجع :**

**أولاً المراجع العربية:**

1- جمعة ، السعيد فرحات . (الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة ) ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2000 .

2- الجميل، سرمد كوكب( التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات),ط1,الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان , 2011).

3- الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ,(ادراة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ) ، عمان ، 2000 .

4- الشماع ,خليل محمد حسن ، (إدارة المصارف)، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995.

5- أبو حمد , رضا صاحب ، (إدارة المصارف، مدخل تحليلي)، الأردن، 2002.

6- سعيد ,عبد السلام لفته ,(ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي )بغداد ,2013.

7- سعيد، عبد السلام لفته ,(المخاطرة الائتمانية واثرها في سياسات الاقراض) ,اطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد, 1996.

8- الشمري ,صادق راشد ,(ادارة المصارف ) بغداد ,2012 .

9- الصائغ ، محمد جبار ، ابو حمد ، رضا صاحب (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية) المجلة العراقية للعلوم الادارية ,كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء , 2006 .

10- عبد الحميد ، عبد المطلب ، (البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها )، الإسكندرية ، 2002.

11- عقل ، مفلح ، (وجهات نظر مصرفية )، ، عمان, 2006.

12- العلاق : د. بشير عباس (ادارة المصارف), نشر جامعة التحدي, 2001.

13- هندي ، منير ابراهيم(ادارة البنوك التجارية) ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ، 2000.

**ثانياً المراجع الأجنبية :**

1. Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, 1994.
2. Raulett, J., money and Banking, an introduction to analysis and policy, 3rd ed, santa Barbara, Jones wiley and son, 1977.
3. Ross, Peter, commercial bank management, irwine, Mc Graw-hill, 1999.
4. Howells , Peter , Bain , Keith "Financial Markets & institution " , 2000.
5. OCC.(2012). Liquidity: Safety and Soundness .Comptroller's Handbook, Washington, USA.
6. Roussakis, Emmanuel N.(1997). Commercial Banking in an Era of Deregulation. 3Ed., Printed in the USA.
7. Matz, Leonard.(2011). Liquidity Risk Measurement &Management . Xlibris Corporation, USA .
8. Gomez, Clifford.(2008). Financial Markets , Institutions and Financial services. Prentice-Hall of India Private Limited, New Delhi, India.
9. Ibe, Sunny O.(2013). The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria. Journal of Finance and Bank Management 1(1); June, pp. 37-48 .
10. Cecchetti, Stephen G.&Schoenholtz, Kermit L.(2011).Money, Banking and Financial Markets.3Ed.,Global Edition, McGraw-Hill, USA.
11. Gitman , Lawrence ,J (Principles Of Managerial Finance ) 9th .ed ,N.Y, Donnelly And Sons Company , 2000

1. جمعة ، السعيد فرحات . (الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة ) ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2000 [↑](#footnote-ref-1)
2. الجميل، سرمد كوكب( التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات),ط1,الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان , 2011). [↑](#footnote-ref-2)
3. جمعة ، السعيد فرحات . (الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة ) مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-3)
4. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ,(ادراة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ) ، عمان ، 2000 . [↑](#footnote-ref-4)
5. الشماع ,خليل محمد حسن ، (إدارة المصارف)، مطبعة الزهراء، بغداد، 1995. [↑](#footnote-ref-5)
6. أبو حمد , رضا صاحب ، (إدارة المصارف، مدخل تحليلي)، الأردن، 2002. [↑](#footnote-ref-6)
7. سعيد ,عبد السلام لفته ,(ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي )بغداد ,2013. [↑](#footnote-ref-7)
8. أبو حمد , رضا صاحب ، (إدارة المصارف، مدخل تحليلي) مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-8)
9. الشماع ,خليل محمد حسن ، (إدارة المصارف) مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-9)
10. أبو حمد , رضا صاحب ، (إدارة المصارف، مدخل تحليلي) مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-10)
11. جمعة ، السعيد فرحات . (الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة ) مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-11)
12. أبو حمد , رضا صاحب ، (إدارة المصارف، مدخل تحليلي) مرجع سبق ذكره [↑](#footnote-ref-12)
13. الشمري ,صادق راشد ,(ادارة المصارف ) بغداد ,2012 . [↑](#footnote-ref-13)
14. الصائغ ، محمد جبار ، ابو حمد ، رضا صاحب (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية) المجلة العراقية للعلوم الادارية ,كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء , 2006 . [↑](#footnote-ref-14)
15. عبد الحميد ، عبد المطلب ، (البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها )، الإسكندرية ، 2002. [↑](#footnote-ref-15)
16. عقل ، مفلح ، (وجهات نظر مصرفية )، ، عمان, 2006. [↑](#footnote-ref-16)
17. العلاق : د. بشير عباس (ادارة المصارف), نشر جامعة التحدي, 2001. [↑](#footnote-ref-17)
18. هندي ، منير ابراهيم(ادارة البنوك التجارية) ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ، 2000. [↑](#footnote-ref-18)
19. Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, 1994 تمت الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية [↑](#footnote-ref-19)
20. Raulett, J., money and Banking, an introduction to analysis and policy, 3rd ed, santa Barbara, Jones wiley and son, 1977 تمت الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية [↑](#footnote-ref-20)
21. عبد الحميد ، عبد المطلب ، (البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ) مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-21)
22. سعيد، عبد السلام لفته ,(المخاطرة الائتمانية واثرها في سياسات الاقراض) مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-22)
23. Ross, Peter, commercial bank management, irwine, Mc Graw-hill, 1999. تمت الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية [↑](#footnote-ref-23)
24. 19- Roussakis, Emmanuel N.(1997). Commercial Banking in an Era of Deregulation. 3Ed., Printed in the USA. تمت الترجمة من اللغة لالإنجليزية إلى اللغة العربية [↑](#footnote-ref-24)
25. Roussakis, Emmanuel N.(1997). Commercial Banking in an Era of Deregulation.مرجع سبق ذكره [↑](#footnote-ref-25)
26. Matz, Leonard.(2011). Liquidity Risk Measurement &Management . Xlibris Corporation, USA .تمت الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية [↑](#footnote-ref-26)
27. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ,(ادراة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ) مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-27)
28. السيرة الذاتية لمصرف الوحدة للموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف تم النشر سنة 2010م. [↑](#footnote-ref-28)
29. الجميل، سرمد كوكب( التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات),مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-29)
30. مصرف الوحدة (ليبيا) تم إعتماده سنة 2010م [↑](#footnote-ref-30)